



Lumi Rental Company Ordinary General Assembly Meeting (First Meeting)

شركة لومي للتأجير اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)

Place: Through modern technology means

Date: Sunday, Dhu al-Qi'dah 25, 1445 AH, (corresponding to June 2nd, 2024 AD)

Time: At 8:00 PM

المكان: عن طريق وسائل التقنية الحديثة

التاريخ: الأحد 25 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 2 يونيو 2024م

الوقت: الساعة الثامنة (8:00) مساءً



جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة لومي للتأجير

**Agendas for the Ordinary General
Assembly meeting of Lumi Rental
Company**

- 1 View and discuss the financial statements for the fiscal year ending on December 31, 2023. (Attached) 1 الاطلاع على القوائم المالية السنوية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م ومناقشتها. (مرفق)
- 2 View and discuss the Board of Directors' report for the fiscal year ending on December, 31, 2023. (Attached) 2 الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م ومناقشته. (مرفق)
- 3 Vote the Auditors' report for the fiscal year ending on December 31, 2023 after discussing it. (Attached) 3 التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م بعد مناقشته. (مرفق)
- 4 Vote on the appointment of the company's Auditors' from among the candidates and determining their fees, based on the recommendation of the Audit Committee, to review and audit the company's financial statements for the second and third quarters and annual financial statements of the fiscal year 2024, and the first quarter of the fiscal year 2025. 4 التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتحقق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2024م، والربع الأول من العام المالي 2025م، وتحديد أتعابه.
- 5 Vote on releasing the members of the Board of Directors from their liabilities for the fiscal year ending on December, 31, 2023. 5 التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م.

6 Vote on Paying an amount of (SAR 3,785,000) as remuneration to the Board members for the fiscal year ending on December, 31, 2023.

6 التصويت على صرف (3,785,000) ريال سعودي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م.

7 Vote on delegating the authority of the Ordinary General Assembly to the Board of Directors with the license contained in Paragraph (1) of Article (27) of the Companies Law for a period of one year from the date of the General Assembly's approval or until the end of the session of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the conditions stated in the executive regulations.

7 التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيات الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

8 Vote on the business and contracts concluded in the year 2023 between Lumi Rental Company and Seera Group Holding, in which the Chairman of the Board of Directors, Eng. Mohammed Saleh Al Khalil, the Vice Chairman of the Board of Directors, Mr. Ahmed Samer Hamdi Al Zaeem, and the Board members, Mr. Abdullah Nasser Al Dawood and Mr. Ibrahim Abdulaziz Al Rashid, have indirect interests as they are members of the Board of Directors of both companies. The total value of sales represented by vehicle short-term rental amounted to (SAR 3,501,410), purchases of building and administration facility services amounted to (SAR 3,096,192), and other transactions for settlement of related party balances amounted to (SAR 3,871,421). The transaction has no preferential advantages or conditions. (Attached)

8 التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في عام 2023م بين شركة لومي للتأجير ومجموعة سيررا القابضة والتي لرئيس مجلس الإدارة المهندس/ محمد بن صالح الخليل، ونائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم، وعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله بن ناصر آل داوود، وعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد مصلحة غير مباشرة فيهم أعضاء في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في تأجير المركبات قصيرة الأجل مبلغ (3,501,410) ريال سعودي، وقيمة المشتريات المتمثلة في خدمات التخزين والمرافق مبلغ (3,096,192) ريال سعودي، وقيمة المعاملات الأخرى المتمثلة في تسوية أرصدة الأطراف ذوي العلاقة مبلغ (3,871,421) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مرافق تفضيلية في التعامل. (مرفق)

بنود جدول أعمال الجمعية العامة General Assembly Meeting Agenda Items

09

Vote on the business and contracts concluded in the year 2023 between Lumi Rental Company and Al Mosafer for Travel and Tourism, in which the Chairman of the Board of Directors, Eng. Mohammed Saleh Al Khalil, and the Board members, Mr. Abdullah Nasser Al Dawood and Mr. Ibrahim Abdulaziz Al Rashid, have indirect interests as they are members of the Board of Directors of both companies. The total value of sales represented by vehicle short-term rental amounted to (SAR 6,965,439), purchases represented by hotel reservation, airfare tickets and IT services amounted to (SAR 13,963,101), and other transactions for settlement of related party balances amounted to (SAR 6,854,192), The transaction has no preferential advantages or conditions. (Attached)

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في عام 2023م بين شركة لومي للتأجير وشركة المسافرين للسفر والسياحة والتي لرئيس مجلس الإدارة المهندس/ محمد بن صالح الخليل، وعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله بن ناصر آل داوود، وعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد مصلحة غير مباشرة فيها كونهم أعضاء في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في تأجير المركبات قصيرة الأجل مبلغ (6,965,439) ريال سعودي، وقيمة المشتريات المتمثلة في تذاكر الطيران والحجوزات وخدمات تقنية المعلومات مبلغ (13,963,101) ريال سعودي، والمعاملات الأخرى المتمثلة في تسوية أرصدة الأطراف ذوي العلاقة مبلغ (6,854,192) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

09

10

Vote on the business and contracts concluded between Lumi Rental Company and Saudi Investment Bank, in which the Chairman of the Board of Directors of Lumi Rental Company Eng. Mohammed Saleh Al Khalil has an indirect interest being a board member of both companies. With the total value of transactions involving the utilization and repayment of banking facilities amounted to (SAR 226,826,185). The transaction has no preferential advantages or conditions. (Attached)

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في عام 2023م بين شركة لومي للتأجير والبنك السعودي للاستثمار والتي لرئيس مجلس الإدارة المهندس/ محمد بن صالح الخليل مصلحة غير مباشرة فيها كونه عضو في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة التعاملات المتمثلة في استخدام وسداد التسهيلات البنكية مبلغ (226,826,185) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

10

بنود جدول أعمال الجمعية العامة General Assembly Meeting Agenda Items

11

Vote on the business and contracts concluded between Lumi Rental Company and Al Rajhi Takaful in which the Vice Chairman of the Board of Directors of Lumi Rental Company Mr. Ahmed Samer Hamdi Al Zaim has an indirect interest being a board member of both companies. The value represented by the purchase of the insurance policy amounted to (SAR 7,298,979). The transaction has no preferential advantages or conditions. (Attached)

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في عام 2023م بين شركة لومي للتأجير وشركة تكافل الراجحي للتأمين التعاوني والتي لئائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم مصلحة غير مباشرة فيها كونه عضو في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المدفوعات المتمثلة في شراء بوليصة تأمين مبلغ (7,298,979) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

11

12

Vote on the business and contracts concluded between Lumi Rental Company and AlUla Development Company in which the board member of the Board of Directors of Lumi Rental Company Mr. Abdullah Nasser Al Dawood has an indirect interest being a board member of both companies. The total value of sales for vehicle short-term rentals amounted to (SAR 580,868). The transaction has no preferential advantages or conditions. (Attached)

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت في عام 2023م بين شركة لومي للتأجير وشركة العلا للتطوير والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله بن ناصر آل داوود مصلحة غير مباشرة فيها كونه عضو في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في تأجير المركبات قصيرة الأجل مبلغ (580,896) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

12

تقرير لجنة المراجعة للعام المالي المنتهي في 2023-12-31م

The Audit Committee Report for the fiscal year ending on
December 31, 2023



تقرير لجنة المراجعة



إلى السادة المساهمين شركة لومي

الرياض

– المملكة العربية السعودية

مقدمه

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو أحد المسؤوليات الرئيسة المنوطة بمجلس الإدارة (المجلس). وتتمثل أهداف لجنة المراجعة (اللجنة) في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

اجتمعت لجنة المراجعة خلال عام 2023م عدد (6) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومراجعة الالتزام، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، وعليه قامت لجنة المراجعة بالأعمال التالية:

أولاً: القوائم المالية الأولية والسنوية

1. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية الشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
2. إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية الشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي الشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
3. دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
4. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
5. دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
6. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة حسب طبيعة العمل وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ثانيا: المراجعة الداخلية

1. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
2. دراسة والاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية.
3. تفعيل آلية سياسة الإبلاغ للعاملين في الشركة بهدف تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية.
4. مراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية واعتمادها.
5. التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.

ثالثا: المراجع الخارجي

1. مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالا فنية أو إدارية خارج نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنيتها حيال ذلك.
2. التحقق من استقلال المراجع الخارجي و موضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
3. الإجابة عن استفسارات المراجع الخارجي للشركة.
4. دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما أتخذ بشأنها.

رابعا: مراجعة الالتزام

1. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجربها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم مرنيتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
2. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
3. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
4. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.

رأي لجنة المراجعة

اطلعت اللجنة خال اجتماعاتها على التقارير الدورية للمراجعة الداخلية، كما اجتمعت مع المراجع الخارجي، واطلعت على التقارير الصادرة من قبله وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات الواردة ووضع الضوابط اللازمة للحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. واستنادا على ذلك، لم يتبين وجود ملاحظات جوهرية على نظام الرقابة الداخلية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية علما بأن أي نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة بل يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما لا يوجد تعارض بين توصيات وقرارات لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة. علما بأن هذا التقرير جزء لا يتجزأ من تقرير لجنة المراجعة للشركة ويجب الاطلاع على التقرير السنوي.

رئيس لجنة المراجعة

سليمان بن ناصر آل هتلان



شارع الإمام سعود بن عبدالعزيز
بن محمد،
حي التعاون
صندوق بريد 6477
الرياض 12476
المملكة العربية السعودية

lumirental.com/ar

القوائم المالية للعام المالي المنتهي في 2023-12-31م (مرفق البند الأول)

The Financial Statements for the fiscal year ending on
December 31, 2023 (Attachment item No. 1)



تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2023-12-31م (مرفق البند الثاني)

**The Board of Directors' report for the fiscal year ending on
December, 31, 2023** (Attachment item No. 2)



تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 2023-12-31م (مرفق البند الثالث)

**The Auditors' Report for the fiscal year ending on
December 31, 2023** (Attachment item No. 3)



KPMG Professional Services

Roshn Front, Airport Road
P.O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة روشن، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة لومي للتأجير ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالي والمعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (بتبع)

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

راجع الإيضاح ٥ والإيضاح ٧ حول القوائم المالية.

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> • حصلنا على فهم حول إطار سياسة القيمة المتبقية على النحو المصمم والمنفذ على مستوى الشركة. • ناقشنا وراجعا تحليل الإدارة للتأثير على القيمة المتبقية مع الأخذ في الاعتبار العمر الإنتاجي المقدر للسيارة، والاستخدام المحتمل، وقاعدة العملاء، والشركة المصنعة، والحالة العامة للسيارات، بالإضافة إلى تطور أسواق السيارات المستعملة. • أجرينا اختباراً لمعلومات وبيانات مبيعات السيارات المستخدمة لتقدير القيمة المتبقية. • اختبرنا الدقة الحسابية لحساب الشركة للاستهلاك في ضوء مراجعة تقدير القيمة المتبقية. • أجرينا تقييماً للإفصاحات في القوائم المالية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي ٨ وأجرينا تقييماً فيما إذا كانت التعديلات الناتجة عن مراجعة القيمة المتبقية تم تحديثها بشكل مناسب في القوائم المالية والسجلات المحاسبية الرئيسية. 	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت قيمة السيارات المملوكة من قبل الشركة ٢,٧١٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ١,٤٧٢ مليون ريال سعودي) تمثل ٩٥٪ (٢٠٢٢م: ٩٤٪) من إجمالي الموجودات غير المتداولة والتي يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم أو أي انخفاض في القيمة. يتعين على الإدارة تقييم القيمة المتبقية على الأقل في نهاية كل سنة مالية وتقييم ما إذا كان هناك أي مراجعة مطلوبة. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، يمكن المحاسبة عن التغييرات كتغير في التقدير المحاسبي من خلال التغييرات في الاستهلاك المحتمل. تتأثر القيم المتبقية المستقبلية في الغالب بالعمر الإنتاجي المقدر للسيارة، والاستخدام المحتمل، وقاعدة العملاء، والشركة المصنعة، والحالة العامة للسيارة، بالإضافة إلى تطور أسواق السيارات المستعملة. تختلف القيم المتبقية للسيارات التي تشغلها الشركة في الوقت الفعلي للاستبعاد اعتماداً على العوامل المذكورة أعلاه، وبالتالي، فإن تقدير القيمة المستقبلية كما تم إجراؤه من قبل الإدارة يستند إلى عدد من التقديرات والافتراضات القائمة على الأحكام. قامت الشركة بمراجعة القيم المتبقية لأسطول سياراتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية للشركة مثل: المبيعات الفعلية للسيارات المستعملة على مدار السنة والسنوات السابقة، وارتباط هذه القيم في نهاية السنة مع العوامل المذكورة أعلاه. نظراً لأهمية قيمة السيارات، وأهمية عدم التأكد من التقدير الذي ينطوي على تحديد القيم المتبقية للسيارات، اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (يتبع)

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (بتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (بتبع)

- استنتج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة لومي للتأجير ("الشركة").

كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في ٢٦ مارس ٢٠٢٤ م
الموافق: ١٦ رمضان ١٤٤٥ هـ

تقرير التأكيد المحدود المستقل من قبل مراجع الحسابات، و تبليغ مجلس الإدارة للسادة المساهمين بشأن التعاملات والعقود التي يكون لبعض أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها
(مرفق البند الثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر)

Independent Limited Assurance report by the external auditor, and the Board of Directors' declaration letter to the shareholders regarding transactions and contracts involving direct or indirect interests of some board members (Attachments of item No. 8,9,10,11 and 12)

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة لومي للتأجير ("الشركة") للتقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات، الذي يتكون من المعاملات التي نُفذت أو سيتم تنفيذها من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه ("الموضوع محل التأكيد") وبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيدات محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة لومي للتأجير ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت أو سيتم تنفيذها من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤوليات شركة لومي للتأجير

إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالية من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. كما إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (يتبع)

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من الشركة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (يتبع)

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة أو التي سيتم تنفيذها حيث يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة على أساس العينة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في البيان مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (١٣) من القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أن نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في ٢٣ شوال ١٤٤٥ هـ
الموافق: ٢ مايو ٢٠٢٤ م

التاريخ: ٢٣ شوال ١٤٤٥ هـ

الموافق: ٢ مايو ٢٠٢٤ م

تبليغ من مجلس إدارة شركة لومي للتأجير إلى: السادة مساهمي شركة لومي للتأجير
شركة مساهمة سعودية

الموضوع: التعاملات البنينية بين شركة لومي للتأجير والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نورد لسعادتكم أدناه بيان بالتعاملات البنينية بين شركة لومي للتأجير والشركات ذات العلاقة بالسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي وفيما يلي بيانات تعاملات الشركة والشركات ذات العلاقة ببعض السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة.

أ) بيان بالسادة أعضاء مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

المهندس/ محمد بن صالح الخليل	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبدالله بن ناصر آل داوود	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ خالد بن محمد العمودي	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ سليمان بن ناصر آل هتلان	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ ياسر بن عبدالعزيز القاضي	عضو مجلس إدارة

الطرف ذو العلاقة	العلاقة
شركة تطوير العلا	عضو مجلس إدارة مشترك للسيد عبدالله بن ناصر آل داوود
مجموعة سيرا القابضة	عضو مجلس إدارة مشترك للسيد محمد بن صالح حسن الخليل والسيد عبدالله بن ناصر آل داوود والسيد أحمد سامر بن حمدي الزعيم والسيد إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد
شركة المسافرين للسفر والسياحة	عضو مجلس إدارة مشترك للسيد محمد بن صالح حسن الخليل والسيد عبدالله بن ناصر آل داوود والسيد إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد
شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل)	عضو مجلس إدارة مشترك للسيد أحمد سامر بن حمدي سعد الدين الزعيم
البنك السعودي للاستثمار	عضو مجلس إدارة مشترك للسيد محمد بن صالح حسن الخليل



ب) بيان بالمعاملات مع الشركات المرتبطة ببعض السادة أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

معاملات أخرى	مدفوعات	تحصيلات	مشتريات	مبيعات	تسهيلات بنكية	
-	-	(٤٣٨,٥٣٤)	-	٥٨٠,٨٩٦	-	شركة تطوير العلا
(٣,٨٧١,٤٢١)	-	-	(٣,٠٩٦,١٩٢)	٣,٥٠١,٤١٠	-	مجموعة سيرا القابضة
٦,٨٥٤,١٩٢	-	-	(١٣,٩٦٣,١٠١)	٦,٩٦٥,٤٣٩	-	شركة المسافر للسفر والسياحة
-	٤,١٥٠,١٩٠	-	(٧,٢٩٨,٩٧٩)	-	-	شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل)
-	-	-	-	-	٢٢٦,٨٢٦,١٨٥	البنك السعودي للاستثمار

وقد تمثلت طبيعة المعاملات المشار إليها فيما يلي:

- المبيعات: تتمثل في مبيعات عقود تأجير المركبات قصيرة الأجل.
- المشتريات: تتمثل في مشتريات تذاكر الحجزات والطيران وبوليصة تأمين وخدمات تقنية المعلومات والتخزين والمرافق.
- تحصيلات: تتمثل في تحصيلات المبيعات من عقود تأجير المركبات قصيرة الأجل.
- المدفوعات: تتمثل في مدفوعات بوليصة التأمين.
- معاملات أخرى: تتمثل هذه الحركات في تسوية أرصدة الأطراف ذات العلاقة.
- تسهيلات البنكية: تتمثل في استخدام ورداد التسهيلات البنكية.

هذا وقد نتج عن المعاملات المشار إليها الأرصدة التالية كما في ٣١ ديسمبر ما يلي:

ج) الأرصدة المستحقة من الشركات المرتبطة ببعض السادة أعضاء مجلس الإدارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

شركة تطوير العلا ٢٨١,١٩٥

د) الأرصدة المستحقة الى الشركات المرتبطة ببعض السادة أعضاء مجلس الإدارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

مجموعة سيرا القابضة ٣,٤٦٦,٢٠٣

شركة المسافر للسفر والسياحة ١٤٣,٤٧٠

البنك السعودي للاستثمار ٣٤١,٠٧٦,١٨٥

شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل) ٣,١٤٨,٧٨٩

وقد تمت كافة المعاملات التجارية أعلاه في نفس إطار معاملات الشركة مع العملاء التقليديين / الموردين وبدون أية شروط تفضيلية أو استثنائية.

رئيس مجلس الإدارة
محمد بن صالح الخليل

